الفاضل: العمل الإنساني نابع من صميم قيم المجتمع

المبرة التطوعية تكرم المشاركين بالملتقى الكويتي للتطوع

جانب من فعاليات الملتقى الكويتي للتطوع

المشاركون في لفتة جماعية

اقامت المبرة التطوعية البيئية حفلاً لتكريم جميع الجهات والمؤسسات المشاركة في الملتقى الكويتي للتطوع والذي اقيم في ارض المعارض بمشرف بمناسبة اليوم العالمي للتطوع والمقرر من الامم المتحدة.

والقى رئيس المبرة وليد الفاضل كلمة بالحفل شكر فيها دعم ومساهمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لهذا الملتقى، كما شكر العم برجس البرجس رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتي على افتتاحه الملتقى وشكر جميع الجهات والمؤسسات التي ساهمت في إنجاح هذا المعرض التطوعي الكويتي واللجنه العليا للملتقى.

وذكر الفاضل بأن العمل التطوعي نابع من صميم قيم المجتمع الكويتي وأن للملتقى حقق اهدافه وإستطاع أن يصل إلى الشريحة المستهدفة، كما كان مقرراً وهما فئة الطلبة والطالبات بمدارس الكويت بتعاون مباشر ومثمر مع إدارة الأنشطة التربوية بوزارة التربية إضافة إلى جميع العاملين بالحقل التطوعي الكويتي.

وبين أن الملتقى الذي استمر على مدى يومين سادت فيه روح المحبة والتواصل وإبراز العمل الريادي الكويتي في مجال التطوع وحب العمل كما عرض الملتقى المشاريع الجادة التنموية والتي يقوم بها المتطوعين خدمة للمجتمع وأفراده، وتميز المشاركين بتقديم عروض حية للزوار مما ساهم بتوصيل الرسالة التطوعية بشكل افضل، وتمنى أن يستمر هذا التواصل من خلال أنشطه وفعاليات مشتركة.

وفي نهاية الحفل تم توزيع الدروع وشهادات التقدير لجميع المؤسسات والجهات والشركات المساهمة.

أعلن عن رفع الجمعية شكاوى ضد من تطاول عليها

العتيقي: الاتهامات الباطلة أساءت لسمعة «الإصلاح» وتاريخها

عبدالله العتيقي

أعلن أمين السر العام لجمعية الإصلاح الاجتماعي د.عبدالله العتيقي أن الجمعية باشرت مضطرة برفع شكاوى للقضاء تجاه من تطاول عليها جزافا بالاتهامات الباطلة، والإساءة لسمعتها، وتشاطاتها، وتاريخها، ودورها الإسلامي والوطني، من خلال المقالات الصحفية ووسائل التواصل الكتروني والقنوات الفضائية، حيث قام البعض بالمساس بالجمعية بصورة تجاوزت النقد البناء الى الافتراء والبهتان والاتهامات الشنيعة التي لا تمت إلى الحقيقة بصلة، مما يلقي بظلال من الشك والريبة تجاه دوافعهم.

واضاف العتيقي في تصريح صحافي أن الشعب الكويتي بقيادته وأفراده ومؤسساته يدرك تمام الإدراك الدور الرائد والبناء الذي تقوم به جمعية الإصلاح الاجتماعي على جميع المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والخيرية والوطنية وتحفيظ كتاب الله عز وجل منذ نشأتها عام 1963، وقد تلمس آثار ذلك الفكر الإسلامي المعتدل الذي تبنته طوال مسيرتها، والذي جعلها تتبوأ مكانة رفيعة من الثقة والاحترام والتفاعل من أفراد المجتمع مع أنشطتها ومشروعاتها القرآنية والخيرية والاجتماعية، الأمر الذي رأى فيه كثير من مؤيديها وأعضائها ورواد المجتمع مدى التجني الذي ارتكبه أصحاب تلك الأقلام والمقابلات في حقها.

وأوضح العتيقي أن الجمعية قد وكلت مكتبين للمحاماة لرفع تلك القضايا هما مكتب المحامي عبدالحميد الصراف ومكتب المحامي طارق الغانم حيث تم تسليم كل المكتبين «أدلة رصدت تلك المواد المسيئة» لمباشرة الإجراءات القانونية تجاه أصحابها.

والجدير بالذكر أن الجمعية كسبت عدة قضايا سابقا تجاه بعض الصحف ممن تهجمت على بعض رموزها ونشاطها الخيري والله الهادي إلى سواء السبيل وندعو الله بأن يوحد كلمتنا ويحفظ الكويت من كل سوء ومكروه.

شمات

المجلس الجديد

اول اقتراح بقانون يقدم إلى المجلس، مشيرا إلى انه يأتي ضمن تشريعات أخرى لها ارتباط وثيق بالحياة اليومية للمواطن الكويتي.

وقال الزلزلة إن المجلس سيناقش في دور انعقاده الأول أيضا اقتراحا بقانون بشأن رواتب ومكافآت المتقاعدين، وكذلك مقترحا آخر بشأن حل مشكلة أبناء الكويتية المتزوجة بغير كويتي، وغير ذلك من القوانين التي ستقدم بالتنسيق مع الحكومة لتيسير المعيشة على جميع المواطنين.

وفي تصريح مماثل لـ«الصباح» أكد النائب عسكر العنزي أن المجلس الجديد سيكون مجلس إنجازات، وأن أعضاءه يعتزمون أن يعملوا أكثر مما يتكلمون، ويضعوا مصالح المواطنين في المقام الأول، بعيدا عن أي مكاسب سياسية أو انتخابية، لافتا إلى أن أول إنجاز سيقدمونه إلى الشعب هو إسقاط فوائد القروض الذي سيقدم اقتراحا به في بداية دور الانعقاد الأول، وهناك توافق على إقراره دون إبطاء.

من جهة أخرى لقيت تصريحات سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الأخيرة بأنه سيختار رجال دولة لحكومته الجديدة، وأن المعيار الوحيد لديه هو الكفاءة والخبرة، بغض النظر عن انتماءات الوزراء إشادة كبيرة من النواب الذين رأوا فيها ما يبشر بأننا سنكون بإزاء حكومة قوية متجانسة وقادرة على خدمة الكويت، وهو ما يستوجب التفاعل مع هذا التوجه، سواء من جانب النواب أو القوى السياسية الأخرى.

وفي هذا السياق طالب النائب خالد الشطي باختيار وزراء رجال دولة أصحاب قرار لديهم رؤية واضحة، قادرين على تحقيق آمال الشعب الكويتي وتطلعاته، بعد أن ادى الشعب الدور المطلوب منه واختار اعضاء مجلسه للفصل التشريعي الرابع عشر.

وقال الشطي «ان حق اختيار الوزراء هو حق مطلق لسمو الرئيس كما ينص الدستور الكويتي نحترمه، لكننا نتمنى عليه ان يبتعد عن اساليب المحاصصة والترضيات التي كانت عنوانا للحكومات الماضية، والتي تسببت في ما وصلنا اليه من تدن في كافة المستويات، وان يشكل حكومة تكنوقراط تضم أصحاب خبرة وكفاءة قادرين على تحقيق التنمية، بعيدا عن عناصر التازيم التي من شانها التسبب في حدوث حالة من الاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

وتمنى على الحكومة ان تتقدم الى المجلس في بداية انعقاده ببرنامج عملها، الذي يجب ان يكون واضحا، وفق وقت زمني محدد، اضافة الى خطة تنمية من شانها تحقيق رغبة سمو الامير بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا.

ودعا الشطي الحكومة الى التقدم الى المجلس فور انعقاده كذلك بالاولويات التشريعية المطلوب اقرارها لتنفيذ برنامج عملها، حتى يوليها المجلس اهمية خاصة بجانب اولويات النواب التشريعية ويشرع في اقرارها، كما ابدى استغرابه من الاصوات التي تنطلق وتتحدث في الكواليس من مذهبها وطائفتها، ثم تتنكر في العلن وتناقض نفسها في ظاهر خطابها، مشددا على ان مثل هذه الاصوات لن تبني وطنا، فكم سيكون جميلا لو تحركنا كنواب شيعة لحقائب وزارية يتولاها شخصيات سنية، ويرشح النواب الليبراليون والإسلاميون السنة شخصيات شيعية؟.

من جهته شدد النائب د.عبدالحميد دشتي على ان عملية اختيار الوزراء يجب ان تحكمها معايير وضوابط تنسجم مع المرحلة الحالية التي تتطلع فيها البلاد لنهضة تنموية شاملة.

وقال دشتي: «سبق وان تمنينا على سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أن يحسن اختيار وزرائه في هذه المرحلة التي يتطلع فيها الشعب الكويتي للانجازات، فالشعب سئم الشعارات التي دأب البعض على رفعها طيلة المجالس الفائتة دون تحقيق أدنى المطالب التي كان يطالب بها أبناء الكويت».

وأكد أن الحكومة بتشكيلتها المقبلة لن يكون لديها عذر للتنصل من مسؤولياتها تجاه الكويت، خصوصا في ظل تركيبة المجلس الحالي الذي أعلن غالبيته عن مد يد العون للحكومة المقبلة، شريطة ان تكون خالية من عناصر التازيم، موضحا انه «لا يوجد لدينا اعتراض على رجوع وزراء الداخلية والخارجية والدفاع طالما سيلتزمون بتوجيهات سمو أمير البلاد».

أضاف: ان اعتراضنا السابق على أداء سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك كان نتيجة لمحاباته كتلة الاغلبية في المجلس الفائت على حساب الاقلية، ولكن بعد اعتراف سموه بهذا الخطأ جعلنا نؤمن بان سموه يحمل نهجا جديدا ينسجم مع المرحلة الحالية، الامر الذي سيدفعنا للتعاون معه لتحقيق الخطط الرامية لتطوير الكويت.

وأغرب النائب ناصر الشمري عن أمله بأن يختار سمو الشيخ جابر المبارك «الوزراء القادرين على التعامل مع مجلس الأمة وتحقيق تطلعات المواطنين، ومن جهتنا سنمد لهم يد العون ونحافظ على كويت المستقبل ونعمل على إعادتها كما كانت درة للخليج».

الشهاب: محاربة

مرسوم مكافحة الفساد، وتدعي ان القانون يحتوي على كثيرا من النواقص في بعض جوانبه، وانه يعطي الحق للطلق لوزير العدل أو من يكلفه في مساءلة الوزراء والمسؤولين، مؤكدا ان إصدار المرسوم خلال الوقت الراهن ضرورة ملحة من اجل الكويت.

من جهته، قال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي «عضاء الجمعية يحتفلون هذه الأيام، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، المصادف 9 ديسمبر، والسعادة تسيطر عليهم، بعدما تحقق الانجاز الذي حلموا به على مدار سنين طويلة، وهو صدور قانون هيئة لمكافحة الفساد».

وتابع: منذ إنشاء جمعية الشفافية في 2005 وهي تسعى من خلال أعضاءها في دعم إصدار منظومة تشريعية متخصصة في مكافحة الفساد في البلاد، قد أتت بثمارها في يوم 19 نوفمبر الماضي، حينما أصدرت الحكومة مرسوما بقانون رقم 24 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحته.

وأضاف: قانون إنشاء الهيئة شمل على بنود مهمة كثيرة، كإرساء الشفافية والنزاهة والعمل على مكافحة الفساد وملاحقة مرتكبيه، وحماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة، مع وضع أحكام خاصة للكشف عن الذمة المالية والتي تشمل أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع القياديين والمسؤولين، متمنيا ان يصادق مجلس الأمة على مرسوم إنشاء الهيئة، والذي احتاجت الكويت إصداره منذ سنين طويلة.

الأولويات النيابية

وأكد النائب سعود الحريجي على التزامه ببرامجه الانتخابي الذي اعلن عنه خلال حملته الانتخابية والذي تتصدره الكثير من الاولويات وفي مقدمتها قضية المراة وضرورة مساواة القرض الاسكاني للمراة بالقرض الاسكاني المخصص للرجل فضلا عن صرف راتب لربة البيت تقديرا لدورها في تربية الابناء.

وشدد الحريجي في تصريح صحافي على اهمية الاصلاح في مختلف المجالات السياسية والتعليمية والصحية والخدماتية، مشيرا الى اهمية انشاء جامعات حكومية جديدة لخدمة المناطق الخارجية ولتخفيف الكثافة الطلابية في المناطق الداخلية والتي من شانها تخفيف الازدحام المروري وتسهيل حركة السير من والى العاصمة والمحافظات الداخلية.

واهاب الحريجي بالحكومة والمجلس معا العمل على دفع عجلة التنمية والبدء فورا في تنفيذ المشاريع الكبرى المعطلة والتي لم يبت فيها حتى الان، لافتا بان تلك المشاريع تتضمن العديد من المشاريع الخدماتية التي من شانها تنقل الكويت الى مصاف الدول المتقدمة وفي طليعتها المشاريع الصحية.

وتابع الحريجي قائلا ينبغي ان يسارع المجلس الحالي الى اعداد تشريعات رقابية تقضي على مظاهر الفساد الذي يضرب اجهزة الدولة وتساهم في راب الصدع في لحمتنا الوطنية التي هي ملاذنا بعد الله تعالى.

وقالت المحامية ذكرى الرشيدي عضو مجلس الامه انها تامل أن تعطي الحقوق لأهلها ويتحقق الانجاز وتشعر بالأمن والأستقرار والا يكون من بيننا من يستجوب ومن يكون له الاستجواب مستحقا.

واضافت في تغريدات لها عبر حسابها في شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» صباح اليوم: مع كل تقديري للجميع الا ان البيانات الاحتفالية بالاعلان العالمي لحقوق الانسان لم تمنح الامان لمن خاف.. ولا تهدئ من روع مفجوع.. ولا تعيد حق لمظلوم.. فإن اردنا أن نحتفل بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ونرسل رسالتنا للعالم علينا أن نقيم العدل ونرفع الظلم ونحقق المساواة وتكافؤ الفرص فنحن بحاجه الى تشريعات تضمن حماية الاطفال من العنف الجسدي والمعنوي واستغلالهم وتشديد العقوبات تجاه من يعتدي عليهم او من يهمل في رعايتهم.

وقالت: بالأمس في دبي انتصروا للمراه ومنحت مقعداً خاصاً لها بجميع مجالس الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية من اجل انصاف نقلها الوظيفي ويجب علينا الا نتقاعس نحن عنها وكذلك فإن المعاقين يتم تناولهم بالطرح في اليوم العالمي للمعاقين ولكنهم جزء من مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وهم أحق بقانون يجرم الاعتداء عليهم فذوي الاحتياجات الخاصه والمعاقين منتجين أكثر من الاصحاء في مجالات عدد، ولاتنقصهم الكفاءه ولكنهم بحاجه لتشريع يمنع الاساءة اليهم او استغلالهم.

من جانبه أكد النائب عبدالله المعيوف انه سيفتح ملف التجنيس في اول جلسة يعقدها مجلس الامة لمعالجة ما شاب هذا الملف من تبعات اصبحت تهدد امن واستقرار الكويت.

وطالب المعيوف في تصريح صحافي وزير الداخلية في الحكومة المقبلة تحمل مسؤولياته ووضع حد لاعمال الفوضى والشغب التي تجرى في المناطق السكنية وتهدد سلامة المواطنين وتعرض حياتهم وممتلكاتهم للخطر متوقعا ان تزداد وتيرة العنف خلال الفترة المقبلة في ظل تراخي قبضة القانون.

وقال ان المواطن يستطيع ان يعبر عن رايه من خلال المسيرات المرخصة حيث يتولى رجال الامن تنظيم المسيرة وحمايتها وتامين الطرق لها اما مسيرات العنف والتخريب فان وزير الداخلية مطالب بتجهيز كشوف المتجنسين الذين يشاركون في هذه الاعمال التي تهدد سلامة الوطن وتحث على الفوضى ومواجهة رجال الامن، لان هؤلاء لا يستحقون الجنسية بعد ان اصبحوا يشكلون خطرا على البلاد لما يقومون به من اغلاق للطرق واستهداف لرجال الامن والدوريات مشيرا الى ان قيام المخربين باشعال الاطارات واستخدام المولوتوف ورميها على القوات الخاصة ورجال الامن ما هي الا بالون اختبار ومقدمة لما هو اسوا ان لم يعالج ملف التجنيس بحزم ووفقا للقانون.

واضاف ان ما تشهده البلاد هذه الايام سابقة خطيرة لم نشهدها من قبل مطالبا بمحاسبة كل المخالفين للقانون وتقديمهم للعدالة واستبعاد «البدون» الذين شاركوا باعمال العنف والمسيرات غير القانونية من كشوف التجنيس.

واوضح ان الامن سيبقى هو المحك لجدية الحكومة المقبلة في تطبيق القانون على الجميع وبمسطرة واحدة لا تفرق بين المواطنين.

واكد المعيوف انه لن يتوانى مطلقا عن استخدام كل الادوات الدستورية لما يحفظ للوطن امنه واستقراره مغربا عن امله بان تكون الحكومة المقبلة بحجم المرحلة وتحدياتها المختلفة.

«مجموعة 62»

وأكدت مجموعة 62، على أهمية ارتقاء نواب الأمة بالخطاب السياسي ليكون عامل تعزيز لوحدتنا وثوابتنا الوطنية، لا عامل هدم وتفتيت، وتطالب بإنشاء لجنة قيم برلمانية مع تفعيل اللائحةالداخلية، ليستعيد مجلس الأمة دوره الحقيقي، ويلبي طموحات المواطنين، ويعيد الثقة التي دمرتها ممارسات المجالس السابقة.

وفي رسالتها للحكومة جددت مجموعة 62، تاكيدها على أهمية اعتماد فلسفة جديدة في طريقة وطبيعة تشكيل الحكومات، للاقاة إرادة التغيير التي أظهرتها صناديق الاقتراع في استحقاق 12/1، وذلك من خلال منهجية جديدة تقوم على:

- تغيير قواعد اختيار الوزراء وفق نظريات الترضيات والمحسوبية والمحاصصة، من جذورها، فهي كما تخبرنا التجارب السابقة الطريق الأسهل للتكسب والباهاة والمصالح الخاصة على حساب مصلحة الوطن والمواطن.

- اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والاختصاص لجعل «الحقيبة الوزارية» عامل جذب، لا عامل طرد، للمؤمنين بأن العمل الوزاري هو تكليف وطني للبناء وتحقيق للمصالح والانجازات بكل أبعادها الوطنية الآنية والمستقبلية.

- إعلاء شأن التضامن الحكومي على قاعدة الانسجام والتوافق، بين اعضاء الحكومة، على المسؤولية المشتركة في تنفيذ سياسات الحكومة وخططها ومشاريعها في هذه الوزارة أو تلك.

«العدل»: مكاتب

القطاعات في الادارات التابعة لهم، وقال بيان صادر عن الوزارة ان هذه المكاتب تتولى اعداد التقارير الدورية الخاصة وعرضها على رئيس كل قطاع والتنسيق مع القطاعات الاخرى والادارة العليا بالوزارة في كل ما يتعلق بالموضوعات المشتركة واجراء الاتصالات الداخلية والخارجية لمتابعة انجاز الموضوعات المتعلقة بسير العمل في كل قطاع.

وذكر ان هذه المكاتب تتولى ايضا متابعة ما ينشر في وسائل الاعلام واعداد الردود اللازمة وتوفير احتياجات المكاتب الادارية وتنظيفها.

«البترول»: توازن

وأضاف الزنكي في تصريح للصحافيين على هامش مؤتمر ومعرض الكويت الدولي للبترول الذي تنظمه جمعية مهندسي البترول العلمية وجامعة الكويت أمس أن خطوات انتاج النفط تسير وفقا لاستراتيجية المؤسسة مشيرا الى وجود توسع في عمليات الإنتاج.

وعن مشاريع مؤسسة البترول الكويتية ذكر أن كل المشروعات تسير كما هو مخطط لها ومنها مشروع مصفاة فيتنام معربا عن ثقته في حصول شركة البترول الكويتية العالمية على التمويل اللازم من البنوك خلال فترة قصيرة.

وشدد على حرص مؤسسة البترول على المشاركة في معارض ومؤتمرات متخصصة في مجال النفط والغاز لجهات محترفة في هذا المجال مثل جمعية المهندسين العالمية مضيفا انه جرى بحث العديد من الموضوعات مع كبرى الشركات النفطية لاسيما استخدام التقنيات الحديثة.

وبين أن مشاركة العديد من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات التقنية للقطاع النفطي من فوائد المؤتمر الذي يتيح التفاعل بين الطرف المقدم للتقنيات والطرف المستفيد منها مشيرا إلى أن القطاع النفطي يمتلك الخيارات في اختيار التكنولوجيا التي تناسبه دون التعرض لأي اضرار.

واكد دعم المؤسسة لتطوير التكنولوجيا عن طريق المساهمة في المشاريع التي تهدف إلى استخدام التكنولوجيا الجديدة خصوصا عندما يتعلق الأمر بالحقول الكويتية، وقال ان القطاع النفطي يواجه العديد من التحديات لزيادة الإنتاج بحلول عام 2020 والوصول بالقدرة الإنتاجية إلى اربعة ملايين برميل يوميا في مقدمتها القوى العاملة من مهندسين او إداريين.

واضاف انه لتحقيق هذه الأهداف تتم إدارة العقود بشكل ممتهج سواء في جلب الخبرات او عدم الاستغناء عن خبرات الشركات الأجنبية مبينا ان التحدي الأكبر يتمثل في كيفية استغلال خبرات هذه الشركات.

«هيئة المال»

اتخذها المجلس هي الغاء ادراج اسهم شركة «الاستثمارات الصناعية» من سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 28 فبراير 2013 ما لم تقم ادارة الشركة بتقديم البيانات المالية للفترات 2012/6/30 و2012/9/30 بحيث تكون مستوفية جميع متطلبات الجهات الرقابية.

واضاف ان من القرارات ايضا الغاء ادراج اسهم «الصفاة» للاستثمار من سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 28 فبراير 2013 ما لم تقم ادارتها بعقد الجمعية العمومية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 وعقد الجمعية العمومية للسنة المالية في 2011/12/31 واعتماد البيانات المالية للسنوات المالية المنتهية كما في 2010/12/31 و2011/12/31 واعتماد البيانات الفصلية للسنة المالية 2012 حتى تاريخ 2012/9/30.

وذكر ان المجلس قرر الغاء ادراج اسهم شركة «الاهلية» القابضة من سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 28 فبراير 2013 ما لم تقم ادارة الشركة باطفاء كامل رصيد خسائرها كما هي بتاريخ 2011/12/31.

واشار الى عدم الغاء ادراج اسهم شركتي «تمويل الاسكان» و«مجمعات الاسواق» من سوق الكويت للأوراق المالية.

«التسليف»: تذليل

واضاف المضف في تصريح لـ«كونا» امس ان تعديل اسم البنك الذي تم في جلسة عقدها في 20 نوفمبر الماضي ياتي بعد موافقات مجلس الوزراء بانتظار ان يصدر المسمى الجديد بقانون مبينا ان البنك شهد نقلة نوعية في تقديم الخدمات سواء على مستوى خدمة المواطنين او على مستوى رفع الروح المعنوية لموظفيه لتقديم افضل الخدمات والتسهيل على المراجعين من المواطنين، واوضح ان اجتماع مجلس الادارة وافق ايضا على تعديل لائحة الاقراض بالبنك وتمت مناقشتها تمهيدا لاعتمادها حيث تضمنت هذه اللائحة تذليل كل العقبات التي تواجه المواطنين عند تقديمهم لطلبات الاقراض.

وذكر ان مجلس الادارة وافق ايضا على تجديد وصيانة المبنى الرئيسي والفروع لمواجهة تزايد الطلبات الخاصة بالاقراض وتنوعها والتسهيل على المواطنين بزيادة عدد الموظفين ومراعاة ذلك اثناء تجديد وصيانة مبنى البنك وفروعه لمواجهة متطلبات المواطنين المقترضين.

وقال ان مجلس الادارة وافق ايضا على عرض البدائل الاستثمارية التي اقترحها البنك بشان تطبيق قانون المرأة فيما يخص توفير السكن الملائم للمرأة الكويتية تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء للبت فيها واتخاذ قرار بشانها.

وافاد المضف بانه لتحقيق الاستقرار لموظفي بنك التسليف والادخار لمواجهة طلبات الاقراض المتنوعة وافق مجلس الادارة في اجتماعه على رفع كوادر الموظفين بعد اعتماده من مجلس الخدمة المدنية اضافة الى اعتماد لائحة نظام شؤون الموظفين الجديدة بالبنك ورفعها لمجلس الخدمة المدنية لاعطاء الموظفين مزيدا من الحوافز وذلك لرفع معنوياتهم التي تساعد على تقديم خدمة افضل للمواطنين وهو ماتصبو اليه الادارة، واكد حرص بنك التسليف والادخار على توفير الخدمات للمواطنين والمراجعين وتسهيل اجراءاتهم بالقدر الممكن معربا عن شكره لوزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الاسكان انس الصالح الذي اعطى البنك الدعم المطلق لانجاز العديد من المواضيع والقرارات خلال فترة وجيزة لا تتجاوز ثلاثة اشهر و التي دلت على حرصه و اهتمامه بشكل مباشر بمعاناه و هموم المواطنين لاسيما تلك القرارات العالقه للمواطنين الذين كانوا ينتظرون لمد طويله لاقرار قروضهم المستحقه.

الزياني: تحديات

نقص الماء والغذاء وايجاد فرص العمل المناسبة للشباب». وتابع قائلا «اما التحديات الاقليمية فتتمثل في التوجهات السلبية لبعض دول الجوار وعملية السلام في الشرق الأوسط» في حين اعتبر التحديات الدولية التي تواجه الدول الخليجية «تتركز حول تهديدات الارهاب الدولي والجريمة المنظمة وانتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل».

ولفت الزياني الى ان رؤية مجلس التعاون الخليجي تتمثل في تحقيق الازدهار والمحافظة عليه وتوفير الفرص المناسبة لتحقيق الطموحات الشخصية لأبناء دول المجلس وتنفيذ البرامج التي تكفل اتاحة فرص متساوية للجميع في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والعمل وايجاد بيئة آمنة ومستقرة، واضاف انه من أجل تحقيق هذه الرؤية فان دول مجلس التعاون الخليجي تعطي أولوية لثلاث ركائز أساسية هي الأمن والابداع والمرونة.

وأوضح الزياني ان دول المجلس حددت خمسة أهداف استراتيجية رئيسية تسعى إلى بلوغها وهي تحصين دول المجلس ضد كافة التهديدات أو الأعمال العدائية الدولية وزيادة النمو الاقتصادي واستدامته والحفاظ على مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتحسين الأمن العام من خلال وضع الاستراتيجيات الخاصة بادارة المخاطر والأزمات والطوارئ وتعزيز مكانة مجلس التعاون الاقليمية والدولية.

ملك الأردن

وجدد المعايطة التاكيد على احترام الحكومة للحراك السلمي الملتزم بقوانين الدولة الأردنية والمطالبات المحقة بمقتضى القانون والدستور.

وقال «تؤكد الحكومة ان حرية التعبير والاجتماع مكفولتان بموجب الدستور باعتبارهما حقا طبيعيا للانسان ونعتبر هذه الحريات من اركان الاصلاح بشكل عام والاصلاح السياسي بشكل خاص».

واضاف المعايطة، لكن ما حدث من حالات اعتداء على المنشات العامة والخاصة يشكل جرما يعاقب عليه القانون ولا يمت لحرية التعبير بصلة لذلك لن تشمل اجراءات الافراج الاشخاص الذين ارتكبوا جرائم سواء كانت واقعة على الاموال او على الاشخاص.

واشار الناطق الرسمي باسم الحكومة الى ان عدد المفرج عنهم يبلغ 116 شخصا ولم يبق سوى13 موقوفا بتهم الاتفاق الجنائي او الخطف وحجز الحرية ومنهم من تبلغ اسبقياته 33 اسبقية.